دواعي الانتقال في البحث اللســـــاني (من الجملة إلى النصّ)

د. زُهـــــرة الطيّب التومي المقـــوز ـ قسم اللغة العربية ـ شعبة اللغويّات ــ كلّية التربية / أبو عيسى ــ جامعة الزاوية

z.almuqouz@zu.edu.ly

Reasons of the Transition in Linguistic Study (from Sentence to Text)

Dr. Zahra Altaib Altomy Almgaoz - Linguistic Section, Arabic Language department, Faculty of Education, Al Zawiya University

Abstract

This study aims to identify the starting points the stages of its expansion and to indicate the new developments introduced by recent studies, as well as clarify the terms to which the text was translated, with the mention of textual scholars who were the head of this study, and who opened the outlets for the linguistic lesson for those who came after them, and followed their approach from the Arabs and the West, and how the views of linguists varied and varied about determining the concept of the text, then this study was based on identifying the most important reasons that made the linguistic lesson The analysis moves from sentence to text, and not to stop at the linguistics of the first sentence and how some of them took into account the sentence and its statements in most of their analyses, and how others denied it .

الملخّـــــص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد نقطة البداية التي ظهر منها التحليل النصّي، وتتبّع مراحل توسّـــعه، وبيان التطوّرات الجديدة التي أدخلتها الدراســـات الحديثة، كذلك توضـــيح المصـــطلحات التي تُرجم إليها النص، مع ذكر العلماء النصّـــيّين الذين كانوا على رأس هذه الدراسة، والذين فتحوا المنافذ للدرس اللساني لمن جاء بعدهم وسار على نهجهم من العرب والغرب، وكيف تعدّدت وجهات نظر اللسانيّين وتباينت حول تحديد مفهوم النصّ، ثمّ رست هذه الدراسة على تحديد أهم الأسباب التي جعلت الدرس اللساني ينتقل بالتحليل من الجملة إلى النصّ، وعدم الوقوف عند لسانيات الجملة، وكيف أنّ بعضـهم أخذ في الاعتبار الجملة ومقولاتها في أغلب تحليلاتهم، وكيف أنكر آخرون ذلك.

وأهمّ ما سعينا إليه ـ وهو صلب الموضوع ـ هو محاولة معرفة وجمع أهمّ الدوافع التي دعت الدرس اللساني إلى الانتقال من لسانيات الجملة إلى لسانيات النصّ، بداية بعرض مفهوم مصطلح الجملة عند القدامى والمحدثين، ومرورًا بمفهومها عند البنيويين والتداوليين والتحويليين في المبحث الأوّل، ثمّ توضيح مفهوم النصّ عند العرب والغرب في مبحث آخر، ووصولاً إلى الهدف الذي من أجله تمّ اختيار هذا البحث، وهو معرفة دواعي التحوّل في الدرس اللساني، ثم عُرضت أهمّ النتائج المُتوصَّل إليها.

المقدمة..

الحمد لله الذي علّمنا بالقلم مالم نعلم، وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.

أمّا بعد..

فلقد أدّت الدعوة إلى تجاوز اللسانيات التقليدية إلى تطوّر العلوم التي نتج عنها ظهور اللسانيات النصّية التي استفادت من لسانيات الجملة، ولكن لا يعني هذا إهمال التقليدية أو نفيها، وإنّما كان سبب الانتقال من لسانيات الجملة إلى لسانيات النصّ هو قصور لسانيات الجملة وحدها عن استلهام القواعد التي تستدعي دراسة النصوص؛ إذ إنّها لم تعد كافية لمسائل الوصف اللغوي من حيث الدلالة والسياق، ودور اللغة في التواصل.

ولكن يظلّ عوْد الفضل في هذا التوسّع والانتقال في الوصف اللساني إلى النحاة الأوائل؛ إذ الجملة هي نقطة البداية في التحليل.

وقد قُسّم البحث إلى مقدّمة ومبحثين وخاتمة؛ فأمّا المبحثان فيتحدّث الأوّل منهما عن لسانيات الجملة ومفهومها عند العلماء، ويتحدّث المبحث الآخر عن لسانيات النصّ مبيّنًا أهمّ الأسباب التي دعت إلى الانتقال من الجملة إلى النصّ وأمّا الخاتمة فكما هو معروف جمعت ما أمكن التوصّل إليه من نتائج، وذُيّل البحث بأهم المصادر والمراجع التي ضمّت أهمّ الموضوعات التي خدمت هذا البحث.

المبحث الأوّل ـ لسانيات الجملة:

المطلب الأوّل ـ مفهوم الجملة في النظرية النحوية:

اهتم النحويون العرب ببنيتين مختلفتين هما: بنية الكلمة، ويهتمّ بها علم الصرف، وبنية الجملة، وهي مضمار التحليل عند النحاة قديمًا وحديثًا؛ لأنّها نظام علاقات قائم على أحكام تركيبة؛ لأنّ "الغاية من دراسة النحو هي فهم تحليل بناء الجملة تحليلاً لغويًّا يكشف عن أجزائها، ويوضّح عناصر تركيبها، وترابط هذه العناصر بعضها مع البعض الآخر، بحيث

تؤدّي معنى مفيدًا"[1]

أ ــ **الجملة عند القدماء**: تناول النحاة قديمًا مصطلح (الجملة) في مباحثهم بشيء من الخلط مع مصطلح (الكلام) الذي هو اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها[2]، فهذا سيبويه لا نجد عنده مصطلح الجملة بمفهومها الاصطلاحي، بل وردت عنده في مواضع متعددة، بمعناها اللغوي ــ على سبيل المثال ــ قوله: "فهذا جملة هذا كلّه"[3] حيث استعمل مصطلح الكلام للدلالة على مصطلح الجملة ولم يقتصر على هذا المفهوم، بل تعدّاه ليدلّ على اصطلاحات متعدّدة[4]، كما استعمل مصطلح (الكلاميْن) المثنّى وقصد به (الجملتيْن) في قوله: " فهذا لايكون فيه إلاّ الرفع، لأنّك لم تذكر فعلاً، فإذا جاز أن يكون في المبتدأ بهذه المنزلة جاز أن يكون بين الكلاميْن"[5] ثمّ انطلق ــ سيبويه ــ إلى دراسة الكلام من حيث الوظيفة والبنية، ومعيار الإفادة هو الأساس عنده في اعتماد الكلام، أو عدم اعتماده[6].

وأوّل ما ورد مصطلح (الجملة) بمفهومه الاصطلاحي النحوي عند أبي العبّاس المبرّد في كتابه (المقتضب) حين قال: "إنّما كان الفاعل رفعًا؛ لأنّه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها، وتجب بها الفائدة للمخاطب"[7] وبهذا يثبت حد للجملة في النحو العربي، فمصطلحَا (الكلام والجملة) تردّدَا عند النحويين بين الترادف والاختلاف.

ـ **الترادف**: يرادف الكلام الجملة عند فريق من النحاة، منهم المبرّد ـ كما ورد قبل قليل ـ فقد سوَّى بين الكلام والجملة، واشترط تمام الكلام والإفادة،[8] وتابعه (ابن جنّي) من خلال تعريفه الكلام: "أمّا الكلام فهو كلّ لفظ مستقلّ بنفسه ، مفيد لمعناه، وهو الذي يسمّيه النحويون الجمل، نحو: زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد"[9] وذكر في موضع آخر يبيّن فيه أنّ الكلام مرادف للجملة في قوله: "الكلام هو الجمل المستقلّة بأنفسها الغانية عن غيرها"[10] وذهب الزمخشري مذهب ابن حنّي، حيث ذكر أنّ الكلام المركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وهذا لا يأتي إلّا في اسمين، كقولك: "زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو في فعل واسم، نحو قولك: ضرب زيد، انطلق بكر، ويسمّى جملة"[11] وتابعة (ابن يعيش) بقوله: "اعلم أنّ الكلام عند النحويين عبارة عن لفظ مستقلّ بنفسه مفيد لمعناه، ويسمّى الجملة، نحو: زيد أخوك، وقام بكر"[12].

ـــــ **الاختلاف**: وذهب فريق آخر إلى أنّ الجملة لا ترادف الكلام، منهم (الرضيّ الأسترابادي) الذي فرّق بينهما من حيث القصد بالذات أوْ لا، أو كلّ ما كان مقصودًا لذاته أوغير مقصود لذاته، مع توافر الإسناد الأصلي، وتضمّن ما كان جملة، وما كان مقصودًا لذاته فقط، وتضمّن كذلك ما كان كلامًا، وبهذا يكون الكلام عنده ـ الرضي ـ خاصًّا، والجملة عامًّا، وذلك من خلال قوله: والفرق بين الجملة والكلام أنّ الجملة ما تضمّن الإسناد

الأصلي، سواء كان مقصودًا لذاتها أم لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ أو سائر ما ذكر من الجملة، فيخرج المصدر وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبه والظرف مع ما أسندت، والكلام ما تضمّن الإسناد الأصلي، وكان مقصودًا لذاته، فكلّ كلام جملة، وليس العكس.[13]

أمّا (ابن هشام الأنصاري) فقد فرّق بين الكلام والجملة من حيث (التمام والإفادة) بقوله: "والصواب أنّها أعمّ منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط وجملة الجواب، وجملة الصلة، وكلّ ذلك ليس مفيدًا، فليس بكلام"[14] وذهب (السيوطي) مذهب ابن هشام حين قال: "والجملة قيل: ترادف الكلام، والأصحّ أنّها أعمّ، لعدم شرط الإفادة...وعلى هذا فعدّ الجملة القول المركّب"[15].

يتبيّن من خلال هذا العرض الموجز لآراء النحاة أنّ الذين يُفرّقون بين الكلام والجملة يرون أنّ كلّ كلام جملة، وليس كل جملة كلامًا، فيجب أن ينظر إلى الجملة من خلال بنيتها وشكلها؛ فالجملة لا تسمّى جملة إلاّ إذا تكوّنت من مسند ومسند إليه، حصلت الفائدة أم لم تحصل، بخلاف الكلام الذي يشترط فيه الإفادة مثل قولنا: (قام زيد) فهذا كلام؛ لأنّه تضمّن التمام والفائدة، في حين أنّ قولنا: (إنْ قام زيد) جملة وليس كلامًا؛ لأنّه لم يفد.

ب ـــ/ **الجملة عند المحدثين:** سارت المباحث الحديثة إلى الغلاف ذاته الذي سلكه القدماء، فمنهم من فرّق بين المصطلحيْن (الكلام والجملة) ومنهم من خلط؛ فنجد الدكتور (تمّام حسَان) قد فرّق بينهما حين عقد فصلاً يوضّح فيه الفرق بين اللغة والكلام، وانتهى إلى "أنّ الجملة وحدة الكلام"[16] و"الكلام حركات عضوية مصحوبة بظواهر صوتية"[17].

ومن الذين سوّوا بينهما الدكتور (إبراهيم أنيس) حين ذهب إلى أنَ الجملة في أقصر صورها هي: "أقلّ قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه سواء تركّب الكلام من كلمة واحدة أو أكثر"[18]وقوله هذا ينطبق على الكلام والجملة معًا؛ لأنّه شرط الإفادة ولو في كلمة واحدة، والإفادة تكون مع الكلام، وليست شرطًا أن تكون مع الجملة، وقوله: (من كلمة واحدة) لا تحصل الفائدة إلّا بتقدير كلام، إذًا فهو يخلط بينهما، لأنّ الإسناد ليس لازمًا ـــ عنده ـــ لتركيب جملة صحيحة، وقد سوّى الأستاذ (عبّاس حسن) هو الآخر بينهما حين قال: "الكلام أو الجملة هو: ما تركّب من كلمتيْن أو أكثر، وله معنى مفيد مستقلّ"[19] ثمّ قال: "وليس من اللازم في التركيب المفيد أن تكون الكلمتان ظاهرتين في النطق، بل يكفي أن تكون إحداهما ظاهرة والأخرى مستترة"[20].

فالجملة عنده ترادف الكلام؛ لأنّه يشترط التركيب والإفادة، ومعرفة الفارق الدقيق بين مصطلحي (الكلام والجملة) قد مثّلت الفاصل الأوّل بين لسانيات الجملة ولسانيات النصّ؛ لأنّ شرط الإفادة هو الفارق بين المصطلحيْن، وهو قيد قارٌّ في المفاهيم النحوية عند جمهور

النحاة قدماء ومحدثين؛ إذ الجملة هي: "أقلّ قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه سواء تركّب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر"[21].

ويتّضح أنّ القصد ـــ عند من فرَق بينهما ـــ كان حاضرًا؛ فالجملة فيها صفة الإسناد والإفادة والتبعية، سواء قصد المتكلّم تركيبها أم لم يقصد، أمّا الكلام ففيه صفة الإسناد والإفادة وصفة الاستقلال، وقصد المتكلم لتركيبة"[22].

فالنحاة العرب ــ قديمًا وحديثًا ــ اتّخذوا الجملة مضمارًا للتحليل؛ لأنّها ــ عندهم ــ نظام علاقات قائم على أحكام تركيبية،[23] فلكلّ من الكلام والجملة مفهومه الخاص والدال عليه، وما يميّز بينهما هو قيد الإفادة.

المطلب الثاني: مفهوم الجملة عند البنيويّين :

جاء لفظ (البنيوية) من البنية أو الهيكل، أو الشكل، أو الصورة، وهو مفهوم تحدّد حديثًا وانتشر في مجالات العلوم الإنسانية، الأمر الذي دعا بعض الباحثين إلى القول: بأنّ كلّ شيء - إلاّ أن يكون معدوم الشكل تمامًا ـ له بنية[24].

والبنيوية في العربية تعني(البنائية) المشتقّة من (بناء) والبنية لفظ مشتقّ من الفعل (بنى يبني بناية وبنية) وقد تكون بنية الشيء هي تكوينه، وفى الوقت ذاته تعني أيضًا الكيفية التي شُيّد على نحوها هذا البناء أو ذاك، وحيث كان أهل اللسان العرب يُفرّقون في اللغة بين المعنى والمبنى فإنّهم كانوا يعنون بكلمة (مبنى) ما يعنيه اليوم بكلمة بنية[25].

ومفهوم البنية من الناحية العلمية عبارة عن بناء متكامل يضمّ عدّة أبنية جزئية، تقوم على علاقات متعدّدة تعطي الشيء بناءه، وتوضّح وظيفته، وتبيّن مكانته بين أبنية الوجود الأخرى [26]، ومن الناحية الفلسفية هي نسق أو كلّ مؤلّف من ظواهر متضافرة، بحيث تكون كلّ ظاهرة فيها تابعة للظواهر الأخرى، ولا يمكن أن تكون ماهي عليه إلّا في علاقتها بتلك الظواهر [27].

والأساس الذي قامت عليه المدرسة البنيوية بأسرها هو الاستناد إلى تحديد المادّة اللغوية التي هي في مظهرها نظام متعلّق لا علاقة له بما هو خارج عنه، إذ يمكن للّغوي أن يصف اللغة وصفًا دقيقًا آنيًا، فاللغة نظام من الرموز، بل هي أنظمة داخلية متشابكة متعدّدة يجمعها نظام كليّ واحد يتّسم بالتماسك والوحدة المنطقية، وهذا بحسب نظرة(دي سوسير) لها؛ فهو المؤسّس الحقيقي للبنيوية[28]، وقد ميّز بين اللغة والكلام، فاللغة ليست وظيفة الفرد، بل هي في حقيقتها نظام اجتماعي[29]، أمّا الكلام فهو فعل فرديّ عقليّ مقصود[30]، ويري ـــ دي سوسير ـــ أنّ الجملة جزء من الكلام، فهمي ـــ عنده ـــ نموذج من التركيب الأمثل، ولكنّها تنتمي إلى الكلام وليس إلى اللغة؛ لأنّها تعبّر عن القوانين والقواعد المفترضة في اللغة[31].

فاللغة نتاج اجتماعي لملكة فردية هي ملكة الكلام، كما أنّها مجموعة من المصطلحات التي يتبنّاها النظام الاجتماعي ليمكّن أفراده من ممارسة الكلام، فهي عكس الكلام تمامًا [32].

وعلى هذا فاللغة عمل جماعي مستقلّ عن الفرد، موجود في ذهن المتكلّمين بطريقة اعتباطية لا شعورية، ومجموع الأصوات والدلالات المختزنة في ذاكرتهم، أمّا الكلام فهو الممارسة الفردية الذاتية لهذه اللغة في ظروف مادّية، فهو بمثابة تجسيد لهذا النظام اللغوي [33]، ومع أنّ اللغات البائدة (الميتة) لم تعد تُستخدم في الكلام إلاّ أنّنا نستطيع أن نتعلّم أنظمتها اللغوية [34].

فعلى الرغم من وجود الفرق بين اللغة والكلام، إلّا أنّهما مرتبطان ارتباطًا شديدًا؛ لأنّ اللغة ضرورية ليكون الكلام مفهومًا، ويمكن من خلاله تحقيق الغاية المرجوّة منه؛ فالإنسان يتكلّم لغته الأصلية من خلال سماعه للآخرين، ولا يختزنها في ذهنه إلّا بتكرار التجارب، كذلك يمكّنه سماعه هذا من تعديل عاداته اللغوية؛ لأنّ الكلام يؤدّي إلى تطوّر اللغة.

المطلب الثالث ـ المفهوم التداولي والمفهوم التوليدي للجملة:

فرّق بعض اللغويّين المحدثين بين الجملة كونها نمطًا، والجملة كونها حدثًا كلاميًّا؛ فهي عند (تمّام حسّان) وحدة الكلام، والكلام وحدة اللغة التي من خلالها يتمّ الفهم والإفهام، قال ــ تمّام حسّان ــ: "فالكلام عمل، واللغة حدود هذا العمل، والكلام سلوك ، واللغة معايير هذا السلوك، والكلام نشاط، واللغة قواعد هذا النشاط، والكلام حركة، واللغة نظام هذه الحركة، والكلام يحسن بالسمع نطقًا، وبالبصر كتابةً، واللغة تُفهم بالتأمّل في الكلام، فالذي تقوله أو يكتب كلام، والذي تقول بحسبه وتكتب بحسبه هو لغة، فالكلام هو المنطوق وهو المكتوب، واللغة هي الموصوفة في كتب القواعد وفقه اللغة والمعجم ونحوها، والكلام قد يحدث أن يكون عملاً فرديًّا، ولكن اللغة لا تكون إلاّ اجتماعية[35].

ويري الدكتور (مهدي المخزومي) أنّ الجملة أُقلّ قدر من الكلام المفيد، ومن ناحية التركيب هي ما تكوّنت من ثلاثة عناصر أساسية يمثّلها المسند إليه والمسند والإسناد، فهي تمثّل ــ عنده ــ الصورة اللفظية الصغرى للكلام، وهي الوسيلة التي تنقل ما يدور في ذهن المتكلّم إلى ذهن السامع [36]، ويقول عبد الرحمن أيوب: "فالجملة
اصطلاح لغويّ يجدر بنا أن نستقلّ به عن المنطق العقلي العام، وذلك لأنّ العادات اللغوية في كلّ بيئة هي التي تحدّد الجمل في لغة البيئة"[37].

أمّا **التحويليّون** فقد حاولوا إعادة صياغة بناء الجملة من بنيتها السطحية إلى بنيتها العميقة، وكان على رأس هؤلاء (تشومسكي) الذي قال بوجود علاقة وطيدة بين المعنى السطحي، والمعنى العميق، وهذه العلاقة تحكمها قوانين معيّنة، يمكن من خلالها تحويل

الجملة من البنية السطحية إلي البنية العميقة، وقد ميّز ـ تشومسكي ـ في الجملة بين التركيب الظاهري والتركيب العميق، واشترط فيها أن تكون سليمة من حيث تركيبها النحوي، متماشية مع قياس اللغة والاستحسان من حيث مناسبتها لمدلولات اللغة المعيّنة بحسب ما تقتضيه أوضاعها[38].

فبعد ظهور النظرية التحويلية تبنّى بعض اللغويين الجملة، حيث قاموا بإضافة تعديلات قليلة تلائم النحو العربي، وتوافق قواعده، ويقوم التحليل التحويلي على مكوّنات رئيسة وهي: تحليل الجملة إلى مكوّنات صغيرة، وتحويلها إلى جملة أخرى تشبهها في المعنى، وهذا يقوم على قوانين تشكّل الجملة على مستوى البنية السطحية، وهي (قوانين صرفية صوتية) [39].

فالتحويل ومقوّماته لا يمسّ المعنى الأصلي للجملة، ولكن صورة المؤشرات (العُقد التي تضفر فيها خيوط الكلام) هي وحدها التي تقبل التغيير والتحويل الذي بدوره يتضمّن **وجهين**:

وجه ينظر في التركيب المولّد من الأصل، إذا كان بإمكانه الحصول على بنية قابلة للتحويل، وحينئذ يقوم بتحليلها، ووجه آخر يقوم باستبدال البنية، وذلك بإحداث تغييرات مختلفة [40].

فوظيفة القواعد التحويلية في هذه النظرية هي تحويل التركيب الأساس إلى تركيب سطحي، وهو التركيب المنطوق فعلاً ويسمعه السامع [41]، والتحويل هو عملية وصف العلاقة بين التركيب الباطني والتركيب الظاهري [42].

ولا ننكر أنّ العلاّمة (عبدالقاهر الجرجاني) كان السبّاق إلى تحديد الفروق الدقيقة بين العميق والسطحي بين عناصر الجملة؛ حيث فرّق بين النظم والترتيب والبناء والتعليق، حيث جعل النظم لمعان في النفس، وهذا ما جاء به (تشومسكي) فيما بعد، وهو البنية العميقة عنده [43].

المبحث الثاني ـ لسانيات النصّ :

المطلب الأوّل: مفهوم النصّ عند العرب والغرب

تدلّ مادة(نصص)على معانٍ عديدة في اللغة؛ قال ابن منظور: "النصّ: رفْعُك الشيء. نصَّ الحديث ينُصُّه نصًّا: رَفَعَه. وكلّ ما أُظهِرَ فقد نُصَّ، وقال عمرو بن دينار: ما رأيت رجلاً أَنَصَّ للحديث من الزُّهري، أي أَرْفَعَ له وأسْنَدَ. يقال: نصَّ الحديث إلى فلان، أي رفعه، كذلك نصصته إليه. ونَصَّت الظبيةُ جيدها: رفعته...ونَصَّ المتاع نصًّا: جعل بعضه

على بعض، ونصّ الدابّة ينصُّها نصًّا: رفعها في السير، وكذلك الناقة"[44].

وجاء في غريب الحديث للهروي: "وأصل النصّ منتهى الأشياء ومبلغ أقصاها، ومنه قيل: نصصت الرجل إذا استقصيت مسألته عن الشيء حتّى تستخرج كلّ ما عنده، كذلك النصّ في السير إنّما هو أقصى ما تقدر عليه الدابة..."[45] وجاء في كتاب النهاية لابن الأثير: "النصّ: التحريك حتّى أقصى سير الناقة، أصل النصّ: أقصى الشيء وغايته، ثمّ سُمِّي به ضرب من السير سريع"[46] وجاء في كتاب (العين) للخليل بن أحمد الفراهيدي: "نصصت الحديث إلى فلان نصًّا أي رفعته...والمنصّة التي تقعد عليها العروس، ونصصت ناقتي: رفعتها في السير"[47] ونصّ فلان سيّدًا: نصب. ونصصت الرجل إذا أخفيته في المسألة ورفعته إلى حدّ ما عنده من العلم حتّى استخرجته، وبلغ الشي نصَّه أي منتهاه"[48] وكلّ مُظهر فهو منصوص، وأصله من نصّه إذا أقعده على المنصّه...وكلّ تبيين وإظهار فهو نصٌّ"[49] ومن هنا اشتق قول الفقهاء: "نصّ القرآن، ونصّ السنة، أي ما ظهر فيها من أحكام"[50].

إنّ تعدّد معايير النصّ ومنطلقاته الارتكازية أدّى إلى تعدّد تعريفاته، كما أنّه ـ النصّ ـ قد تمّت ترجمته إلى مصطلحات كثيرة؛ منها: علم اللغة النصّيّ، علم النصّ، الألْسِنة، النصّيّة، لسانيات النصّ، وإنْ تعدّدت تسمياته فهو مصطلح معرفيّ جديد يهتمّ بدراسة النصّ كونه الوحدة اللغويّة الكبرى، عن طريق دراسة عدّة جوانب، من أهمّها الترابط (التماسك) وكلّ ما يتعلّق به من أنواع، ووسائل، وإحالة وأنواعها، ودور المرسل والمستقبل في النصّ، وتتضمّن هذه الدراسة النصّ المكتوب والمنطوق على حدّ سواء، ويجب على عالم اللغة النصّيّ أن يبقي بحثه محصورًا في أبنية النصوص وصياغتها، محيطًا بالعلاقات الاتّصالية والاجتماعية والنفسية العامة[51].

وقد فتح (زليج هاريس) عام(1952م) منافذ للدرس اللساني، إذ كان لها الأثر الكبير في دراسة اللغة ووظائفها الاجتماعية والفنية والإعلامية، فهو أوّل من دعا إلى دراسة النصوص، حيث استخدم أسلوب اللسانيات النصّيّة في بحث عنوانه (تحليل الخطاب) وانتهج منهج التحليل الخطابي بنوعيه المنطوق والمكتوب، واهتمّ بتوزيع العناصر اللغوية، وربط النصّ بسياقه الاجتماعي، لينتج عن ذلك أوّل تحليل للنصوص يقوم به (هاريس)[52].

ومن هنا كانت بداية انطلاق البحث في الدرس اللساني، حيث جاء بعده كلٌّ من (بايك) و(هيمز) وتبعاه؛ إذ اهتمّا بالحدث الاجتماعي بجوانبه التواصلية، وجاء بعدهما (دايك) و(بوجراند) ووصَفَا أسسًا عامّة لنظرية لسانيات النصّ الحديث[53].

وقد تعدّدت وجهات نظر اللسانين الغربيين وتباين حول تحديد مفهوم النص؛ فكان كلّ منهم يراه من ناحية، فعند (شميت) هو "كل تكوين لغوي منظوق من حدث اتّصالي ـــ في إطار عمليّة اتّصالية ـــ محدّد من جملة المضمون، ويؤدّي وظيفة اتّصالية يمكن إيضاحها؛ أي يحقّق إمكانية قدرة إنجازية جليّة"[54]فهو هنا جعل الاتّصال أساس النصّ ويراه (ديترفيهفجر) أنّه ـ النصّ ـ "إلحاق كائن وفق خطّة فعل محدّدة"[55] وعند(هاليدي): "وحدة معنوية أساسية في اللغة؛ فعلاقته بالبنية الدلالية كعلاقة الجملة بالبنية المعجمية النحوية، وكعلاقة المقطع الهجائي بالبنية الفونولوجية"[56] ويرى (رولان بارت) أنّ النصّ هو جسم يدرك بالحاسّة البصرية، وهو يرتبط بالكتابة؛ أي يرسم بالحروف، وهو إيحاء الكلام، وتشابك بالنسيج[57]، ويراه (فان دايك) نتاجًا لفعل ولعملية إنتاج من جهة، وأساسًا لأفعال وعمليات تلقّ، واستعمال داخل نظام التواصل والتفاعل من جهة أخرى[58]، وهذه العمليات التواصلية الأدبية تقع في عدّة سياقات تداولية ومعرفية وتاريخية تحدّد الممارسات النصّيّة، وتعرض بحسب جماعات المشاركين وأدوارهم، وقواعد الاستراتيجيات التي تقوم بتنظيم ممارساتهم النصّيّة[59]، فمهمة نحو النصّ عند (دايك) تقوم على أسس توليدية تحويلية؛ أي صياغة القواعد التي تمكّننا من حصر كلّ النصوص النحوية في لغة ما، ومن هنا فإنّ نحو النصّ يُعدّ إعادة تشكيل شكلية للثروة اللغوية لدى مستعمل اللغة، وإنتاج عدد لانهائيّ من النصوص بصورة محتملة[60]، ويراه (هارفج) أنّه ترابط مستمرّ من الاستبدالات المنسجمة التي تُظهر الترابط في النصّ، فهو ينظر إلى النصّ من جانبه الخطّيّ[61]، وقد ربطت (جوليا كريستيفا) النصّ بالموقف الاتّصاليّ، وترى أنّه جهاز غير لساني يقوم بإعادة توزيع نظام اللسان، وذلك عن طريق الربط بين كلام تواصليّ[62]، وذهب (لويس يالمسليف) إلى أنّ النصّ غير مقيّد بشروط؛ فهو كلّ لفظ ملفوظ من حجم معيّن، خطّيّ أوشفهيّ، قصير أوطويل، فأيّ لفظ مكتوب أومنطوق يعدّ نصًّا، وأنّ ذلك ليس مجموعة من الجمل المتتابعة فحسب، بل وسيلة لتوضيح النصّ وتمييزه من غيره[63].

أمّا عند **اللسانيين** العرب فمنهم من اعتمد تعريف (بوجراند) للنصّ، حيث رآه شاملاً جميع خصائصه وهو كونه حدثًا تواصليًّا تتوفر فيه معايير عدة منها: الربط والتماسك والهدف أو القصد...[64]وعرّفه (سعد مصلوح) بأنّه سلسلة من الجمل، كلّ منها يفيد السامع فائدة يحسن السكوت عليها، وهو مجرّد حاصل جمع للجمل أولنماذج الجمل الداخلة في تشكيلته[65]، ويقول الدكتور(الأزهر الزناد) في النصّ: "نسيج من الكلمات يترابط بعضها ببعض وهذه الخيوط تجمع عناصره المختلفة والمتباعدة في كل واحد، وهو ما نُطلق عليه مصطلح النصّ[66].

وبعد هذا العرض الموجز لمفاهيم النصّ نجد أنّ بعض المحدثين من اعتنى بالتركيب، ومنهم من اعتنى بالدلالة، ومنهم من جمع بين الاثنين، كما أنّ للبلاغيّين والنحاة القدامى دورًا كبيرًا في الاهتمام بالنص؛ حيث أعطوا مفاهيم دقيقة له على الرغم من عدم وروده بهذه التسمية، فالنصّ ما زاد وضوحًا على الظاهر، بمعنى المتكلّم وهو يسوق الكلام من أجل ذلك المعنى، كما يُقال: أحسنوا إلى فلان الذي يفرح بفرحي، ويغمّ بغمّي، كان نصًّا في بيان محنته[67]، وقد استعمله (ابن جنّيّ) بمعنى الدال الذي يحمل المدلول[68].

المطلب الثـــانـي - الانتقال الى لسانيات النصّ:

تري المنطلقات النظرية أنّ الجملة هي دائرة البحث في النظريات اللســـانية المختلفة، وهي أقصى درجات التركيب، الأمر الذي أدّى إلى غياب المبحث المتمثّل في تحليل النص، وإغفال الطرائق الإجرائية في بيان الحدود الفاصلة بين الجمل المكوّنة للنصّ[69].

فالمبدآن اللذان تمسّك بهما نحاة الجملة، واللذان كوّنَا عقبة أمام نظريات الصياغة اللغوية هما: مبدأ الإصـــدار على اســتقلال النحو عن رعاية المواقف العلمية، ومبدأ إخضـــاع كل الجمل المركّبة لمجموعة ثابتة من التراكيب البسيطة[70].

وقد عدّ اللسانيون ـ وعلى رأسهم (فندريس)ـ أنّ الجملة هي أكبر وحدة لغوية ينظر إليها، كالصـــورة اللفظية، وهي العنصـــر الأســـاس في الكلام، فبالجمل يتبادل المتكلّمان الحديثَ، وبالجمل حصّـلنا لغتنا، وبالجمل نتكلّم، وبالجمل نفكّر أيضًـا، كما أنّ تلك الصـورة اللفظية يمكن أن تكون شـــديدة التعقيد، والجملة بمرونتها تقبل أكثر العبارات تنوّعًا، فهي عنصـــر مطّاط، وتتكوّن بعض الجمل من كلمة واحدة كـــ(صـه) و(أسـفاه)..... فكل واحدة من هذه الكلمات تؤدّي معنى كاملاً يكتفي بنفسه[71].

وإنّ الانتقـال من الجملـة إلى النصّ يفرض إعـداد مجموعـة من الفعـاليـات والآليـات المستمدّة من قواعد دلالية ومنطقية بجانب القواعد التركيبية، من أجل تحقيق تحليل ووصف سـليم للنصـــوص والخطابات للوصـــول إلى صـــياغات كلّية دقيقة، فكان من بين الظواهر النصّـــيّة المختلفة التي عني بها الدرس اللســـاني: علاقات تماســـك النحو النصّـــيّ، وأبنية التطـابق والتقابل والتراكيب المحورية، والحذف ... إلى غيرها من الظواهر التي خرجت عن مجال الجملة[72].

وإنّ جلّ اهتمام اللغويين كان منصـــبًّا حول الجملة؛ لأنّها أســـاس الوصـــف والتحليل والدراســـة، ثمّ انعطفت الدراســـات إلى ما يعرف بالنصّ أوالخطاب، وبذلك توسّـعت حدود الوصـــف اللســـاني إلى ما هو خارج عن الجملة، وانطلقت الأبحاث التي تتعلّق بعلم اللغة بالتصدّي لدراسة النصوص والخطابات وتحليلها، وسارت سيرًا مخالفًا في بعض تمظهراته

خطى اللسانيات الوصفية التقليدية، كالتخلّي عن شرط الاعتماد على اللغة المنطوقة من غير المكتوبة، بحجّة أنّ المنطوقة هي التي تمثّل الطبيعة الجوهرية للغة، وكان من بين الروّاد وأكبرهم في هذا التصوّر الجديد (هاريس) حيث شكّك بقدرة علم اللسان على تجنّب الكلام المكتوب في الدراسات التي ترتبط بالمجال اللغوي؛ لأنّ علم اللسان قد عني أيضًا بالجملة المنطوقة، ولكنّه أغفل وجود جملة طويلة عجز نحوُ الجملة وحده عن استلهام قواعدها مالم يعتمد على الكتابة التي تفرض دراسة النصّ[73]، وإلى هذا اتّجه (هاليداي) أيضًا؛ حيث كان تصوّره مخالفًا للرؤى التقليدية، كما صبّ اهتمامه على دراسة اللغة في علاقاتها بالبنيات الاجتماعية المختلفة، الأمر الذي كان غائبًا في البحوث اللغوية السالفة، وبهذا يستدعي لدراسة اللغة وفهم نصوصها واستيعاب طريقتها وجودُ نظام يُنقلنا من مستوى الجملة إلى مستوى النصّ[74]، ومن هنا توسّع مجال دراسة اللغة، وتجاوز قواعد (نحو الجملة) إلى دراسة عباراتها في كلّيّتها، ودراسة الأشكال والبنى الخاصّة بها، الأمر الذي استعصى على دراسات نحو الجملة[75].

ومن دواعي الانتقال من لسانيات الجملة إلى لسانيات النص:

ـــ للسانيات النصّ مفاهيمها ورؤاها الخاصّة والمتميّزة في التحليل، الأمر الذي جعل مجال الدراسة متوسّعًا ومتعدّيًا لسانيات الجملة[76].

ـــ النصّ مرتبط بسياقة التواصلي مؤدّيًا وظيفة تواصلية، بوصفه تتابعًا من الجمل، قابلة للتحليل اللساني، كما أنّه يضيف مفاهيم جديدة لا تتّصل بمجال اهتمام الجمل، خارج سياقها التواصلي[77].

ـــــ غياب المباحث المتعلّقة بتحليل النصّ في الجملة؛ لأنّ الجملة هي دائرة البحث، وهي أقصى درجات التركيب[78].

ـــــ النصّ الأدبي سلسلة لغوية مرتبطة التراكيب الجملية، لا يمكن فهم أيّ حلقة فيها إلاّ بربطها مع غيرها من الجمل الأخرى في النصّ[79].

ـ لا يتوقّف التحليل عند التحليل التركيبي للجملة، بل الحاجة تتطلّب البحث عن عناصر غير لغوية تتّصل بمنطقية الجمل وصلتها بالموقف التواصلي، من أجل الإحاطة بسياقات اللغة الاجتماعية والثقافية والتداولية الاستعمالية، وهذا يتجاوز إطار الجملة[80].

ـ المهتمّون بعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا والدراسات الأدبية يشعرون بحاجة ماسّة إلى خدمة المعالجة المنضبطة التي تؤدّيها اللسانيات الحديثة على أكمل وجه، فكان الاتّجاه إلى لسانيات النصّ[81].

ـ يعتمد دارسو اللغة في استعمال الجمل على معرفة القواعد من حيث كونها نظامًا افتراضيًّا عامًّا، وفي استعمال النصوص هم بحاجة ماسّة إلى معرفة عملية الأحداث الجارية بمضمونها، وهذا لا ينطبق إلاّ على النصّ[82].

ـــ عدم كفاية لسانيات الجملة لوصف ظواهر حدود الجملة إلاّ بشكل محدود، في حين لسانيات النصّ تعني مجموعة من القوانين الاختيارية التي تُستخلص من النصّ ذاته، وهذا ما يراه (فان دايك)[83].

ـــ عدم عناية نحو الجملة عناية كافية بكلّ مسائل الوصف اللغوي، الذي عدّه اللسانيون النصّيّون قصورًا للجملة أثناء دراستهم للنصّ، خاصّة التوليديّين؛ فهم أوّل من واجهتهم إشكالية البنية الكبرى (القصيدة)[84].

هذه بعض أهمّ الأسباب التي دعت الدرس اللساني ينتقل بالتحليل بدل الوقوف عند الجملة، فحينما نتواصل، نتواصل عن طريق نصوص (خطابات) لا عن طريق جمل؛ لأنّ النصوص هي الوحدة الأساسية في العملية التواصلية، والتحليل اللساني.

وقد اهتمّ عدد كبير من النحاة بالدراسات النصّيّة، وأصرّوا على ضرورة متابعتها، وعدم الاكتفاء بمعطيات الدرس اللغوي الذي لم يتجاوز الجملة، بل إنّ بعضهم عدّ عدم التوسّع قصورًا فيها، إذ مدّ البحث إلى الفقرة الأدبية، ثم إلى القطعة الكاملة من الشعر أو النثر، بالنظر إلى تماسكه وتواصل أجزائه وجمالها[85]؛ في حين أنّ بعضهم الآخر لا يرفض الجملة، بل هي نقطة البداية في التحليل، وهذا دليل على أنّ العلماء النصّيّين في أغلب تحليلاتهم قد أخذوا في الاعتبار الجملة ومقولاتها وأجزائها، على الرغم من إنكارهم ذلك وعدم التصريح به[86].

فلسانيات النصّ لا تنفي لسانيات الجملة؛ بل وجودهما متعاضد، ولا مجال للفصل بينهما؛ لأنّهما علمان متكاملان لا متداخلان، يرتكزان على ركائز مستقرّة في تصنيف العلوم التي هي الموضوع والمنهج والغاية.

الخاتمة:

من خلال المسيرة القصيرة في هذا البحث نستنتج الآتي:

1ـ نحو الجملة في التراث العربي هو نحو لا يجتاز حدود الجملة في الدراسة.

2ـ نحو النصّ هو نمط من التحليل ذو وسائل بحثية، يعتمد على مستوى ما وراء الجملة.

3ـ تنطبق الأعراف الاجتماعية على النصوص أكثر من انطباقها عل الجمل.

4ـــ الجملة نظام قواعدي خالص يتحدّد عل المستوى النحوي فقط، بينما النصّ يعرف تبعًا للمعايير النصّيّة جميعها.

5ـــ لا يمكن وصف اللغة إلّا بعد الفصل بين الحالة الآنية لها، وبين نشأتها وتطوّرها، وهذا ما يوضّح الفرق بين الدراسة الوصفية للغة والدراسة التاريخية لها.

6ـ بالإمكان تعلّم أنظمة لغوية لأيّ لغة ميتة لم تعد تستخدم الكلام.

7ـــ من أهم الدراسات التي قُدّمت حديثًا في مجال اللسانيات البنوية هي تلك التي قدّمها (دي سوسير) لأنّه دعا إلى دراسة اللغة في ذاتها، ولذاتها، وأنّها ليست مجرّد آلة مادّية صوتية، بل هي نظام لغويّ مشـــترك بين الجماعات اللغوية ذات الانتماء الواحد، لتحقيق عملية التواصل.

8ـ توسّع حدود الوصف اللساني إلى ما هو خارج عن الجملة.

9ـــــ على الرغم من وجود رافضـــين مســـتوى الجملة، إلاّ أنّها تظلّ نقطة الانطلاق إلى الدراسات الحديثة.

الهوامـــــــــــش:

(1) بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبدالمطّلب، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ـ القاهرة(2003): 19.
(2) يُنظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين بن عقيل (ت769هـ) تحقيق: محيي الدين عبدالمجيدط20، دار التراث ـ القاهرة (1980):67/1.
(3) الكتاب، سيبويه(ت180هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط 3، مكتبة الخانجي(1988م): 208/3.
(4) يُنظر: المصدر السابق :209/3، ويُنظر: مفهموم الجملة عند سيبويه، د.حسن عبدالغني، ط1، دار الكتب العلمية ـ بيروت (2007م) :28 - 30.
(5) الكتاب: 209/3.
(6) يُنظر: جملة الشرط عند النجاة والأصوليين العرب في ضوء نظرية النحو العالمي لتشومسكي، د. مازن الوعد، ط1، مكتبة لبنان ناشرون (1999م):10.
(7) المقتضب، أبو العبّاس المبرّد(ت285هـ)تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ـ بيروت:8/1
(8) يُنظر: المصدر السابق: الصفحة نفسها.
(9) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي(ت 392هـ)تحقيق: محمد علي النجّار، دار الكتب المصرية:17/1.
(10) السابق:19/1.
(11) شرح المفصّل:20/1.
(12) السابق: الصفحة نفسها.
(13) شرح الرضيّ على الكافية، رضيّ الدين الأستراباذي(ت 686هـ) تحقيق: يوسف حسن عمر، ط1، جامعة قاريونس (1978م): 33/1.
(14) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هاشم الأنصاري(ت 761هـ)تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار السامر للتراث ـ بيروت :374/2.
(15) همع الهوامع شرح جمع الجوامع، الإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ود.عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب(2001م):55/1.
(16) مناهج البحث في اللغة، د.تمّام حسّان، دار الثقافة ـ المعرب(1985م):47.
(17) السابق:229.
(18) من أسرار العربية، د.إبراهيم أنيس، ط4، مكتبة الأنجلو المصرية(1972م):277،176.
(19) النحو الوافي، عبّاس حسن، ط1، دار المعارف ـ القاهرة:15/1.
(20) السابق:16/1.
(21) من أسرار العربية:191.
(22) ينظر: دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين، د.موسى بن مصطفى العبيدان، ط1، الأوائل للنشر، دمشق سوريا(2002م):44.
(23) ينظر: نحو النص ـ اتّجاه جديد في الدرس النحوي، د.أحمد عفيفي، مكتبة زهراء الشرق ـ القاهرة (2001م): 67.
(24) ينظر: البنيوية، جان ماري أوزياس، ترجمة ميخائيل مخول، منشورات وزارة الثقافة ولإرشاد القومي ـ دمشق (1972م): 11.
(25) ينظر: مشكلة البنية، زكريا إبراهيم، مكتبة مصر ـ القاهرة: 33.

(26) ينظر: تاريخ الفكر الفلسفي في العصور القديمة والحديثة، سماح محمد، مؤسسة الفرجاني ـ طرابلس (1971م):33.
(27) ينظر: مشكلة البنية: 35، 36.
(28) ينظر: علم اللغة العام، دي سوسير، ترجمة د. يوئيل يوسف عزيز، مراجعة: د.مالك المطلبي، ط1، بيت الموصل ـ العراق(1988م): 27.
(29) ينظر: السابق :32، 33.
(30) ينظر: نفسه: 33.
(31) ينظر: نفسه: الصفحة نفسها.
(32) ينظر: نفسه: الصفحة نفسها.
(33) ينظر: السند البيداغوجي لمقاس اللسانيات البنيوية، حليمة بن عزوز، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ـالجزائر(2016م) :26.
(34) ينظر: علم النفس العام :33.
(35) اللغة العربية معناها ومبناها، تمّام حسّان، ط1، دار الثقافة (2001م):39
(36) في النحو العربي، مهدي المخزومي، ط2، دار الرائد العربي ـ لبنان ـ (1976م): 31.
(37) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف، ط1، دار مقري ـ الكويت (1984م): 52.
(38) يُنظر: المدارس اللسانية المعاصرة، نعمان بوقرة، مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع:146، وينظر: مبادئ في اللسانيات، خولة طالب الإبراهيمي، ط2، دار القصبة للنشر ـ الجزائر(2006م):105.
(39) نظرية تشومسكي، جون ليونز، ترجمة: زياد بركة، النادي الأدبي ـ الرياض(1987): 105، وينظر: مدخل إلى علم اللغة، د.فهمي حجازي، قباء للطباعة والنشر والتوزيع ـ القاهرة (1998م): 123.
(40) يُنظر: المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة، محمد الصغير نباتي(2001م): 81.
(41) يُنظر: في علم اللغة التقابلي، دراسة تطبيقيّة، أحمد سليمان ياقوت،دار المعرفة الجامعية: 27.
(42) قواعد تحويليّة للغة العربية، محمد الخولي، دار المرّيخ ـ المملكة العربية السعودية(1981م): 22.
(43) يُنظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود شاكر أبوفهر، مطبعة المدني القاهرة(1992م): 34، ويُنظر: الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، حسام بهنساوي(1994م): 30 ، 31.
(44) لسان العرب، الإمام العلاّمة ابن منظور(ت711هـ) طبعة مراجعة ومصحّحة، نخبة من الأساتذة المتخصّصين، دار الحديث(2003م):575/8(نصص).
(45) غريب الحديث، أبوعبيد القاسم بن سليمان الهروي البغدادي(ت224هـ) تحقيق: محمد عبد المعيد خان، ط1، مطبعة دار المعارف العثمانية ـ حيدرآباد(1964م):457/3، ويُنظر: تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهريّ(ت370هـ) تحقيق: محمد عوض، ط1، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت(2001م):83/12.
(46) النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثيرمجد الدين أبوالسعادات الجزري(ت606هـ) تحقيق: ظاهر أحمد الزاوية، ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية ـ بيروت(1979م): 64/5.
(47) العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت175هـ) تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرّائي، دار الشؤون الثقافية، بغداد ـ العراق(1986م): 277/7.(نصص).
(48) يُنظر: الفاخر، أبوطالب المفضّل بن سلمة بن عاصم(ت290هـ) تحقيق: عبد العليم الطحاوي، ط1،

دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي ـ مصر(1380هـ): 214.
(49) مجالس ثعلب، أبو العباس ثعلب يحيي بن أحمد(ت291هـ) تحقيق: عبد السلام هارون ،ط1 ،دار المعارف، بيروت ـ لبنان : 210.
(50) ينظر: لسان العرب: 265/7 (قصص)
(51) يُنظر: مدخل إلى علم اللغة النصّي ، فولفجاج هانيه، وديتر فيهفجر، ترجمة فالح بن شعيب العجمي، جامعة الملك سعود، الرياض ـ المملكة العربية السعودية(1988م):21.
(52) يُنظر: البديع بين البلاغة العربية واللسانيات ، جميل عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب (1988) :65، ويُنظر: في البلاغة العربية الأسلوبيات اللسانية، ط1 (2006م): 225.
(53) يُنظر: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، نهاد موسى، ط2، دار البشير للنشر والتوزيع(1978م):95، ويُنظر: أصول تراثية في علم اللغة، زكيّ حسام الدين ،ط2، مكتبة الأنجلو، القاهرة (1985م): 74 ،75.
(54) علم لغة النصّ والمفاهيم والاتّجاهات، د سعيد حسن بيحري، ط1، مكتبة لبنان، ناشرون (1997): 81.
(55) لسانيات النصّ عرض تأسيسي، كريستن آدميستك، ترجمة: د.سعيد حسن بحيري، ط1، مكتبة زهراء الشرق ـ القاهرة(2009م): 266.
(56) الإحالة، دراسة نظرية مع ترجمة الفصلين(الأوّل والثاني) من كتاب(Conesion in English) لهالداي ورقيّة حسن (رسالة ماجستير) شريفة بلحوت، كلّية الآداب واللغات، جامعة الجزائر(2006م):11.
(57) يُنظر: لذّة النصّ، رولان بارت،(ت1980م) ترجمة د.منذر عياشي، ط1، مركز الإنماء(1992م):10،11
(58) يُنظر: النصّ والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي التداولي، فان دايك، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، بيروت ـ لبنان(2000م): 21، ويُنظر: النصّ الغائب، تجلّيات التناص في الشعر العربي، محمد عزّام، منشورات اتّحاد العرب ـ دمشق(2001م): 16.
(59) يُنظر: النصّ والسياق: 21.
(60) يُنظر: علم لغة النصّ والمفاهيم والاتّجاهات:80.
(61) يُنظر:السابق:113.
(62) يُنظر: علم النصّ، جوليا كريستيفا، ترجمة: فريد الزاهمي، مراجعة: عبد الجليل ناظم، ط2، دار(توبقال) للنشر، الدار البيضاء- المغرب (1997م): 21.
(63) يُنظر: في اللسانيات ونحوالنصّ، إبراهيم خليل، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمّان ـ الأردن(2007م):271.
(64) يُنظر:علم اللغة النصّي بين النظرية والتطبيق، صبحي إبراهيم الفقي، دار قباء، القاهرة(2000م): 36/1.
(65) يُنظر العربية من نحو الجملة إلى نحو النصّ، سعد مصلوح، ضمن الكتاب التذكاري لجامعة الكويت (دراسة مهداه إلى ذكرى عبدالسلام هارون) إعداد: د. وديعة طه النجم، و د.عبده بدوي(1990م): 307، ويُنظر: نحو النصّ اتّجاه جديد:24.
(66) نسيج النصّ، بحث فيما يكون به الملفوظ نصًّا: الأزهر الزناد، ط1، المركز الثقافي العربي(1993م):12.
(67) يُنظر: التعريفات، الشريف الجرجاني، دار الكتب، بيروت ـ لبنان(1955م): 241.
(68) يُنظر الخصائص: 193/1.

(69) يُنظر: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، تأسيس نحو النصّ، د. محمد الشاوش، ط1، جامعة منوبة، تونس(2001م):240/1 ، 241.
(70) يُنظر: النصّ والخطاب والإجراء (روبرت دي بوجراند) ترجمة: د.تمّام حسّان، ط2، عالم الكتب، القاهرة (2007م): 129.
(71) يُنظر: اللغة، فندريس، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو- مصر، مطبعة نخبة البيان - باريس(1950م):101.
(72) يُنظر: نسيج النصّ: 20.
(73) يُنظر: نظرية تحليل الخطاب واستقلالية الجملة، مازن الوعر، مجلة الموقف الأدبي؛ مجلّة أدبية شهرية تصدر عن اتّحاد الكتّاب العرب، العدد(385) (2003م):31 ، و يُنظر: من لسانيات الجملة إلى علم النصّ، بشير إبرير، المجلّة السابقة، العدد(401) (2004م):16.
(74) يُنظر: علم لغة النصّ: 51.
(75) يُنظر: السابق: 52 ، 53.
(76) يُنظر: علم اللغة والدراسات الأدبية، دراسة الأسلوب، البلاغة، علم اللغة النصّيّ (برند شبلنر) ترجمة: د.محمود جاد الرب، ط1، الدار الفنّيّة للنشر والتوزيع - القاهرة(1987م): 184.
(77) يُنظر: نحو النصّ، اتّجاه جديد في الدرس النحوي:40.
(78) يُنظر: السابق: الصفحة نفسها، ويُنظر: اللغة: 101.
(79) يُنظر: علم لغة النصّ: 50.
(80) يُنظر: السابق:238.
(81) يُنظر: دراسة لغوية لصور التماسك النصّي في لغتي الجاحظ والزيّات، مصطفى قطب، أطروحة دكتوراه، قسم اللغة العربية والدراسات السامية، كلّية دار العلوم، جامعة القاهرة(1996م): 46.
(82) يُنظر: إسهامات أساسية في العلاقة بين النصّ والنحو وادلالة، ترجمة: د. سعيد حسن بحيري، ط1، مؤسّسة المختار، القاهرة(2008م): 158.
(83) يُنظر: علم لغة النصّ:218، ويُنظر: نحو النصّ اتّجاه جديد: 65.
(84) يُنظر: النظرية التوليدية والشعرية الأدبية، بشير القمري، مجلّة علامات في النقد، الفلاح للنشر والتوزيع، بيروت، النادي الأدبي الثقافي، جدّة، المجلد(11) ج(42):222.
(85) يُنظر: من القول، أيمن الخولي، دار الفكر العربي، القاهرة(1947م): 186.
(86) يُنظر: علم لغة النصّ: 307.